الباب الاول
المالية العامة

اولا : مفهوم الحاجات العامة:	الحاجات الجماعية لا يمكن للفرد ان يحققها بذاته ولكن تحقق ويتم اشباعها نتيجة تضافر جهود جميع الافراد في الكيان الذي يعيش فيه وهذا الكيان هو الدوله , لذا نشات الدوله من اجل اشباع الحاجات الجماعية من خلال تنازل كل فرد عن جزء من حريته للدولة علي ان تقوم هذه الاخيره بتوفير الحاجات الجماعية وضمان تحقيقها
وتتميز فكرة الحاجات العامة بالاتي :	• فكرة الحاجات العامة فكرة مرنه ومتطورة • فكرة الحاجات العامة فكرة متغيرة تبعا للفلسفة التي تتبناها الدولة • فكرة الحاجات العامة فكرة سياسية ترتبط بالفكر الذي تعتنقه الدولة وهذا لا يعني تجرد الفكر السياسي عن المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع

فالفكر الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يمكن الدولة من تبني سياسه معينه في تحديد مفهوم الحاجات العامة حيث تعتبر:

1. الامن الداخلي والخارجي والعداله من الحاجات العامة الاولية والاساسية اللازمة في كل مكان وزمان التي يمكن ان يعهد بها الي الدوله لاشباعها
2. الصحة والاسكان من الحاجات العامه التي يلزم يعهد الي الدوله لاشباعها كما يعد باشباعها من جانب الافراد في ذات الوقت وذلك وفقا للنهج الاقتصادي والاجتماعي التي يهيمن علي فكر الدوله السياسي ولكن مع انتشار الافكار الديمقراطية والنزعات الاصلاحية بان تقوم باشباع هذه الحاجات والتي اصبحت عامة و ضرورية

حيث يزداد مفهوم الحاجه العامة ويختلف من دوله الي اخري وفي نفس الدوله وفقا للفكر السياسي المدفوع بالمنهج الاجتماعي والاقتصادي الذي يتبناه المجتمع وان دور الدولة في المالية العامة تبينه الطبيعه القانونية لدور الدولة المالي

ثانيا : تطور المالية العامة :

ان النهج السياسي المتبع في الدولة يؤثر حتما علي شكل النشاط الاقتصادي فيها و المنهج السياسي تحكمة عناصر مختلفة ومتشعبة ويخضع لفلسفات معمقة تصل الي فكرة تكوين الدولة وسبب وجودها

فالسيادة كمفهوم قانوني تجعل من حق الدولة وواجبها اشباع الحاجات العام حيث تقوم الدولة بتوزيع الاعباء العامة علي الافراد وفقا لمبدا التضامن الاجتماعي الذي تقوم به الجماعات السياسية في الفكر الحديث , **ونلاحظ ان فكرة الحاجات العامة فكرة متغيرة تبعا للفلسفه التي تتبناها الدوله :-**

- عند نشات الدولة وصفت بالدولة الحارسة لان الحاجات العامة كانت لا تتعدي الامن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة
- عند تطور المجتمعات وظهور الازمات المالية وتاثيرها في الحياه الاقتصادية والاجتماعية وتغير الفكر الانساني تغير ايضا دور الدوله واصبحت متدخله في النشاط الاقتصادي بل انتقلت واصبحت منتجه

1. الدولة الحارسة :

مع نشاة الدولة الحديثة في القرن 18 حيث سيطر الفكر الليبرالي علي وجوب ابتعاد الدوله عن التدخل في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وترك تنظيمها للافراد حيث يري انصار النظرية الليبرالية ان تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية هو محاباة وتمييز وتفضيل لنشاط ضد اخر كتقديم الدعم :

- للمزارعين البسطاء وبالتالي سوف يحققوا ربح من ضرائب المزارعين الناجحين
- التجارة البحرية علي حساب التجارة البرية

لذا يجب علي الدوله الحارسة ان تبتعد في الشان الاجتماعي عن تقديم الدعم للافراد والمؤسسات وتركهم يتدبرون شئونهم بكل حرية واستقلال وفقا لقواعد المنافسة والقدرة وبالتالي يعتبر قيام الدولة الحارسة بتعليم الفقراء علي نفقتها اخلال بمبدا المساواة وتعليم هذه الفئة علي حساب الاغنياء , حيث يقتصر دور الدولة ووظائفها في الفكر الليبرالي علي اعمال الجيش والبوليس والقضاء اي ان دور الدولة او **وظائفها في الفكر الليبرالي لا يتعدي:**

- تامين الدفاع عن الوطن ضد العدوان الخارجي تحقيق الامن الداخلي
- حسم المنازعات بين الافراد

ويقع علي الحاكم في الدولة الحارسة التزامات محددة حصرا ان يكون لدية جهاز للبوليس ويزوده بالاسلحه والامكانيات الفنية وذلك يتم تمويله من اموال الشعب , فالدوله اذا كانت ملزمة بتحقيق الامن فانها وفقا للنظام الليبرالي يقع عليها الالتزام باقامة نظام العداله وتاسيس المحاكم وتعيين القضاة الذين يحكمون بين المتخاصمين دون تمييز وتكفلها بنفقات القضاء وتمويل مصروفاته من الضرائب المتحصله من الشعب **وترتب علي ذلك عدة نتائج :**

النتيجه الاولي : النفقات العامة	النتيجه الثانية : الايرادات العامة	النتيجة الثالثة : الميزانية العامة :
النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت نفقات ذات اغراض محده جدا وهي تمويل مصروفات الجيش والبوليس والقضاء **حيث** : - لم يكن للنفقه العامة في ظل الدولة الحارسة اي دور اقتصادي او اجتماعي بل هي مجرد نفقات استهلاكية اللازمة لتمويل الالتزامات الاساسية الملقاة علي عاتق الدولة - كانت النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة مخصصة في اضيق الحدود وهي تمويل الوظائف التقليدية للدولة واي زيادة في الانفاق تعني التدخل في النشاط الاقتصادي او الاجتماعي وبالتالي التاثير علي مدخرات الشعب	نجد ان الايرادات العامة وفقا لمفهوم الليبرالي او في ظل الدولة الحارسة يجب ان تكون بالقدر اللازم لتمويل الانفاق العام المتمثل بالصرف علي الجيش والبوليس والقضاء **ونلاحظ الاتي في ظل النظام الليبرالي :** - تعتبر الضرائب ذات وظيفة وحيده وهي تمويل الانفاق العام - الغرض المالي هو الغرض الوحيد والاوحد للايرادات العامة - لا يمكن زيادة الضرائب وفقا للمذهب الليبرالي او في الدولة الحارسة واي زيادة حصيلة الضرائب تعني زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي والتاثير في الاقتصاد الخاص بالافراد وحرمانهم من توظيفها في انشطتهم الخاصة وبالتالي التاثير علي السوق وحرية التجارة - تتنامي الثروات وتزداد التفاوت بين الطبقات في ظل الدولة الحارسة	لم تكن الميزانية العامة بالنسبة للدولة الحارسة سوي بيانا لارقام الايرادات والنفقات ولم تعتبر اداة مالية وسياسية ايضا وكانت المصروفات بالميزانية العامة في المذهب الليبرالي تساوي ايراداتها دون اي زيادة او نقصان **ونلاحظ الاتي :** - تحقق فائض في ايرادات الميزانية العامة في المذهب الليبرالي علي حساب النفقات تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي - يحرم المذهب الليبرالي تدخل الدولة في النشاط الخاص - اذا زادت النفقات علي الايرادات في الميزانية العامة بالمذهب الليبرالي يدفع الدولة الي البحث عن وسائل غير تقليدية لتمويل الانفاق العام كالقروض وبالتالي وجود العديد من الديون العامة والتدخل في النشاط الخاص الذي يحرمه المذهب الليبرالي

2. الدولة المتدخله

حيث اصبحت الدوله وفقا للمذهب الجديد " المذهب التدخلي " مسؤولة عن التوزان الاقتصادي والاجتماعي خاصة بعد الحرب العالمية الاولي والازمة الاقتصادية الكبري وتاثير الافكار الاشتراكية ان الدوله اصبحت مسؤوله عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي بسبب تغيير منهج الدولة **وترتبت النتائج الاتية** :

النتيجة الاولي : النفقات العام	النتيجة الثانية : الايرادات العامة	النتيجة الثالثه : الميزانية العامة :
في المذهب الجديد" المذهب التدخلي " زاد حجم الانفاق العام بسبب تنوع وظائف الدولة و لم تعد النفقات في المذهب التدخلي مقصورة علي الامن الداخلي والخارجي والقضاء **بل امتد الي ان تشبع الدوله الحاجات العامة الجديده** كالصحة والتعليم والاسكان حيث رات الدوله : ● **الصحة العامة :** لم تعد علاج للافراد بل وقاية لهم من الامراض **فترتب الاتي :** - التظعيم الاجباري ضد الامراض المعدية - اصبحت الدوله مسئوله عن رعاية المسنين والاطفال فانشات دور الرعاية الاجتماعية ومستشفيات الولاده - اصبحت الدوله مسئوله عن الصحة العقلية والنفسية للافراد فانشات مستشفي الامراض العقلية والنفسية لحماية المواطنين من المجانين والالتزام بعلاجهم وفقا لنظرية التضامن الاجتماعي ● **مجال الاسكان :** اصبح حاجه عامة قامت الدوله باشباع حاجة المواطنين للسكن في اماكن تليق بهم فانشات المجمعات	في ظل الدوله المتدخلة تحدد الدولة النفقات العامة اولا بقدر اشباع الحاجات العامة ثم تدبير الايرادات العامة لتمويل هذه النفقات ونتج الاتي اصبحت الايرادات العامة في الدولة المتدخلة ادوات مالية لتحقيق برامج اقتصادية واجتماعية بالاضافة لهدفها المالي التقليدي 1. **في المجال الاقتصادي :** - اصبحت الدوله المتدخله تستخدم الضرائب في توجيه الاقتصاد حيث تقوم بتخفيضها علي انواع من الصناعات التي تحقق التقدم الاقتصادي للدولة وتزيد من قوتها وتقدمها - تقوم الدولة المتدخلة بزيادة الضرائب علي بعض الانشطة الاقتصادية ذات الاثر السلبي في المجتمع لتحويلها الي نشاط اخر ذي اثر ايجابي 2. **في المجال الاجتماعي :**	اصبحت القاعدة في ظل الدولة المتدخلة اولوية النفقات العامة علي الايرادات حيث اصبحت للميزانية العامة في ظل الدولة المتدخله دورا في : - تحقيق اهداف جديده لم تكن موجوده في ظل الدولة الحارسة - خططا اقتصادية واجتماعية بعد ان كان الهدف الوحيد للميزانية في ظل الدولة الحارسة

السكنية علي نفقة الدوله ووزعتهم علي من لا يستطيع توفيره بل وخصصت اراضي للمواطنين لكي يقوموا بالبناء عليها مع منحهم القروض الميسره • **بالنسبة للتعليم :** - ان التعليم لم يعد حكرا علي اصحاب الثروات تعليم ابنائهم بل هو حاجه عامة يتعين اشباعها علي نفقاتها ومسؤوليتها - اصبح التعليم الزاميا والتزمت الدوله بتوفير كل مستلزماته كما اصبح شعار ها هو محو الامية والقضاء علي الجهل • **بالنسبة للرفاهية العامة : حيث** زادت الحاجات العامة في المذهب التدخلي واصبحت الرفاهية حاجه عامة في بعض المجتمعات	**تم استخدام الايرادات العامة في الدولة المتدخلة كوسيلة للتاثير في السلوك الاجتماعي للافراد والمجتمع** كالتشجيع للزواج ففي دولة الكويت يظهر تدخل الدولة من خلال تقرير مبالغ مالية للارامل والمطلقات والاسر غير القادرة علي تحقيق الدخل وعلاوات مالية اجتماعية للعاملين ومبالغ للاولاد وتحملها لجزء كبير من مقابل التامين الاجتماعي للموظفين ومن اجرأ خطوات تدخل الدولة في الايرادات العامة في الكويت هو استقطاع نسبة مقدارها 10 % من حجم الايرادات النفطية سنويا وتخصيصها للاجيال القادمة من خلال صندوق خاص انشئ لهذا الغرض وان يتم استثمار هذه الاموال سواء خارج او داخل الكويت	تجميع للايرادات والنفقات واصدار الاذن بالانفاق وتحصيل الايرادات

جاء القانون ليرسم الاطار العام للخطة الانمائية للدوله من سنة 2010 ل 2014 وان تكون الخطة السنوية هي الجزء الذي تقوم الحكومة بتنفيذه سنويا من الخطة الانمائية ., وقد تم تعريف بعض المصطلحات :

- **الغايات الاستراتيجية:** هي مجموعة الغايات والاهداف الثابته سواء كانت عامة او اقطاعية التي يستهدف تحقيقها في المدي الزمني الطويل
- **السياسات:** هي مجموعة الوسائل المقرر اتباعها لتحقيق اهداف الخطة سواء كانت عامة او اقطاعية
- **القطاع:** هو مجموعة الوحدات التي تزاول نشاطا او انشطة تهدف الي انتاج سلع او خدمات او افكار متشابهة متكاملة
- **البرنامج :**هو مجموعة من الاجراءات التنفيذية تختص بقطاع معين او احد فروعه ضمن الخطة الانمائية لهذا القطاع
- **الاجراءات التنفيذية :**هي مجموعة الادوات التي تساعد في تنفيذ السياسات المتبعة وبالتالي في تحقيق الاهداف
- **المشروع:** هو عمل تنفيذي يخص قطاعا معينا ويمثل جزءا من البرنامج الذي تتضمنه خطة التنمية لهذا القطاع
- **المشروع الانشائي :**هو الذي يتطلب تنفيذه اقامة مبان او تشييدات تتعلق بالبنية الاساسية
- **المشروع التطويري:** هو المشروع المتعلق باستحداث او تطوير النظم والخدمات في المجالات المختلفة سواء في مجال الحاسبات وغيرها
- **سنة الاساس :**هي السنة التي تنطلق منها الاهداف المراد الوصول اليها خلال فترة الخطة
- **سنة الهدف** :هي السنة النهائية لفترة الخطة والتي يتوقع تحقيق الاهداف المحددة للخطة في نهايتها وهكذا اهتمت الدوله المتدخلة بالبرامج الاقتصادية باعتبارها الوسيلة المثلي لتطور المجتمع

3. الدولة المنتجة :

ظهرت الدولة المنتجه مع ظهور الفكر الاشتراكي وتطوره بعد الحرب العالمية الثانية حيث اصبحت الدولة تتطلع الي امتلاك كل وسائل الانتاج وان تقوم هي بالانتاج للسلع والخدمات بدلا من القطاع الخاصه

النتيجة الاولي : النفقات العامة	النتيجة الثانية : الايرادات العامة :	النتيجة الثالثه : الميزانية العامة :
اصبح علي الدولة المنتجه ان تشبع كل الحاجات العامة التي توسع مفهومها بشكل كبير واصبحت الدوله مسئوله تمام عن كل شئ يهم المواطن من حين ولادته الي وقت وفاته حيث يولد في مستشفيات مملوكه للدوله ويتعلم في مدارسها ثم يتم توظيفه بقطاعات الدوله ثم يحصل علي معاش تقاعدي توفره الدوله ثم يدفن في مقابر مملوكه للدوله وبالتالي تملكت الدولة المنتجه كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية حيث ان ملكية الدولة في الكويت تمتد من المسلخ المركزي الي البنك المركزي كالطيران التجاري والمصارف وناقلات النفط ومصانع الحديد والصلب , ترتب علي ذلك زيادة النفقات العامه بشكل كبير	ترتب علي انتقال الدوله من الحارسة الي المتدخله ثم الي المنتجه زيادة الايرادات العامة بشكل ملحوظ خاصة ايرادات الانشطة الاقتصادية للدوله و اصبح الثمن العام لبيع السلع والمنتجات في ظل الدولة المنتجة من اهم المصادر للايرادات العامة وقل الاعتماد علي الضرائب والرسوم كمصادر للايرادات العامة في الدولة المتدخلة وكان التاميم هو وسيلة الدوله في تملك الانشطة الاقتصادية اما بصدور تشريع او قرار مع تعويض	تضخمت الميزانيات العامة في ظل الدولة المنتجه بصورة غير مالوفة بسبب زيادة النفقات العامة وتنوعها وزيادة لايرادات العامة بسبب تملك الدولة لوسائل الانتاج واصبحت الميزانية العامة موازنة مسؤولة عن برامج اقتصادية واجتماعية في ظل الدولة المنتجه واصبح من مسؤولية الدولة زيادة العرض الكلي والمحافظه علي قيمة النقود ومحاربة الضغوط التضخمية واذا كانت الغاية من فكرة الدولة المنتجه هي تعميم الملكية ومساعدة الغالبيه العظمي من الشعب فان فشل نظرية الدولة المنتجه يرجع الي اتجاه الدول انتشار الحروب والتسلح والبريوقراطية المفرطة والمحسوبية

وغيرها من رواتب ومعاشات وتامين الموظفين الي ان اصبحت كل الانشطة الجديدة حاجات عامة حيث تلتزم الدولة المنتجة في اشباعها فزاد حجم الانفاق العام الذي يتم صرفه لتحقيق ذلك	القطاع الخاص عن نقل الملكية وبالتالي اصبح ايرادات تلك القطاعات للدوله وقلة الضرائب والرسوم كمصدر للايرادات العامة	والواسطة في التعيين و التفرد بالقرار والديكتاتورية والجشع وكلها امور هيمنت علي الدول ذات النظام الاشتراكي المتطرف فعم الظلم والفقر وتدنت منزلة الانسان الذي فقد كرامته ووجوده

اوجه المقارنة	الدوله الحارسة	الدولة المتدخلة	الدولة المنتجة
النفقات العامة	- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت نفقات ذات اغراض محده جدا وهي تمويل مصروفات الجيش والبوليس والقضاء - لم يكن للنفقه العامة في ظل الدولة الحارسة اي دور اقتصادي او اجتماعي بل هي مجرد نفقات استهلاكية للالتزامات الاساسية	زاد حجم الانفاق العام بسبب تنوع وظائف الدولة و لم تعد النفقات في المذهب التدخلي مقصورة علي الامن الداخلي والخارجي والقضاء **بل امتد الي ان تشبع الدوله الحاجات العامة الجديده** كالصحة والتعليم والاسكان	اصبح علي الدولة المنتجه ان تشبع كل الحاجات العامة التي توسع مفهومها بشكل كبير واصبحت الدوله مسئوله تمام عن كل شئ يهم المواطن من لحظة الميلاد الي لحظة الوفاه
الايرادات العامة	نجد ان الايرادات العامة وفقا لمفهوم الليبرالي او في ظل الدولة الحارسة يجب ان تكون بالقدر اللازم لتمويل الانفاق العام المتمثل بالصرف علي الجيش والبوليس والقضاء **ونلاحظ الاتي في ظل النظام الليبرالي :** - تعتبر الضرائب ذات وظيفة وحيده وهي تمويل الانفاق العام - الغرض المالي هو الغرض الوحيد والاوحد للايرادات العامة - لا يمكن زيادة الضرائب وفقا للمذهب الليبرالي او في اللدولة الحارسة	تحدد الدولة النفقات العامة اولا بقدر اشباع الحاجات العامة ثم تدبير الايرادات العامة لتمويل هذه النفقات ونتج الاتي اصبحت الايرادات العامة في الدولة المتدخلة ادوات مالية لتحقيق برامج اقتصادية واجتماعية بالاضافة لهدفها المالي التقليدي	زادة الايرادات العامة بشكل ملحوظ خاصة ايرادات الانشطة الاقتصادية للدوله و **اصبح الثمن العام** لبيع السلع والمنتجات في ظل الدولة المنتجة من اهم المصادر للايرادات العامة **وقل الاعتماد علي الضرائب والرسوم** ويعتبر التاميم هو وسيلة الدوله في تملك الانشطة الاقتصادية
الميزانية العامة	لم تكن الميزانية العامة بالنسبة للدولة الحارسة سوي بيانا لارقام الايرادات والنفقات ولم تعتبر اداة مالية وسياسية ايضا وكانت المصروفات بالميزانية العامة في المذهب الليبرالي تساوي ايراداتها دون اي زيادة او نقصان **ونلاحظ الاتي :** - اذا تحقق فائض في ايرادات الميزانية العامة فيدل تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث يحرم المذهب الليبرالي تدخل الدولة في النشاط الخاص - اذا زادت النفقات علي الايرادات في الميزانية العامة سوف يدفع الدولة الي البحث عن وسائل غير تقليدية لتمويل الانفاق العام كالقروض وبالتالي وجود العديد من الديون العامة	اصبحت القاعدة في ظل الدولة المتدخلة اولوية النفقات العامة علي الايرادات حيث اصبحت للميزانية العامة في ظل الدولة المتدخله دورا في: - تحقيق اهداف جديده لم تكن موجوده في ظل الدولة الحارسة	اصبحت الميزانية العامة موازنة مسؤولة عن برامج اقتصادية واجتماعية في ظل الدولة المنتجه واصبح من مسؤولية الدولة زيادة العرض الكلي والمحافظه علي قيمة النقود ومحاربة الضغوط التضخمية

تعريف المالية العامة :

المالية العامة هي العلم الذي ينظم النفقات العامة للدولة وكيفية تمويلها من خلال الايرادات العامةة وتنظيم الميزانية العامة للدولة باعتبارها اداة قانونية لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الفلسفة السياسية للدولة **ونلاحظ الاتي :**

1. المالية العامة علم وليس فن يهتم بالنفقات العامة للدولة وكيفية وضع النفقات باعتبارها الاموال التي تشبع الحاجات العامة
2. المالية العامة هي اداة مالية وقانونية ذات اثار اقتصادية واجتماعية
3. اشباع الحاجات العامة يحتاج الي موارد مالية و علم المالية العامة ينظم الايرادات العامة ويبين كيفية تحصيل الاموال والقواعد التي تحكم هذه الايرادات العامة وتاثيرها في الحياه الاقتصادية والاجتماعية
4. علم المالية العامة جزء من علوم القانون العام
5. توجد علاقة بين المالية العامة والقانون الاداري حيث تعتبر منازعات المالية العامة هي منازعات ادارية في اغلب تفاصيلها
6. تنظم المالية العامة عقود القرض العام وتشتمل علي القرارات الضريبية

لذا نظم الدستور:

1. القروض العامة والزم انعقادها بقانون وليس بلوائح
2. احكام الحساب الختامي ودعا الي انشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ومنحه اختصاص الرقابة المالية علي النفقات العامة والايرادات العامة والميزانية العامة والحساب الختامي
3. اكد الدستور ان العدالة الاجتماعية هي اساس الضرائب والتكاليف العامة وان الضرائب واجبة وفقا للقانون ووجوب اعفاء الدخول الصغيره من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الادني للمعيشة

الباب الاول
النفقات العامة للدولة

تمهيد وتقسيم :

يحتاج اشباع الحاجات العامة الي اموال تنفقها الدوله وهذه هي النفقات العامة **ولقد تطورت النفقات العامه بتطور دور الدوله ففي** :
ظل الدوله الحارسة كانت النفقات محدوده وبالتالي الايرادات تكون بالقدر الذي يكفي لتغطية النفقات العامه وهذا يدل علي ان المبدا الذي يحكمهم مبدا توازن الميزانية فاذا زادت الايرادات عن النفقات يعني انه يوجد فائض وهذا يدل علي تدخل الدوله في الشؤون الاقتصادية للافراد عن طريق الضرائب اما اذا زادت النفقات عن الايرادات فهذا يدل علي وجود عجز مما يدفعها الي الاقراض العام وهذا يخل بحياد الدولة تنظر المدرسة الكلاسيكية للنفقات العامة بذات العين التي تنظر فيها النفقات الخاصة فكلاهما استهلاكي , فاصبحت النفقات العامة بعد ان اصبحت الدولة منتجه اداة قانونية ذات تاثير مالي لتحقيق برامج اقتصادية واجتماعية

الفصل الاول
(عرف النفقات العامة وتكلم عن عناصرها اختبار 2009-2010)

تعريف النفقة العامة :	**النفقة العامة** هي المبالغ النقدية التي تبذلها الدولة او احد اشخاص القانون العام بهدف اشباع الحاجات العامة

عناصر النفقة العامة	**العنصر الاول** **مبلغ من النقود او ما يقوم مقام النقود**	**العنصر الثاني** **صفة القائم بالانفاق**
	النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة او احد اشخاص القانون العام من اموالها بقصد اشباع حاجة عامة . فما هو المقصود (بمبلغ من النقود) في النفقات العامة ؟ اختبار 2009/2010 في تعريف النفقة العامة يتعين ان تبذل الدولة اي النقود ومع ذلك يمكن ان تكون النفقة العامة عينية , اشرح هذه العباره تفصيلا مع ذكر الامثلة ؟ اختبار تكميلي 2011	لكي نكون امام نفقه عامة لابد ان تكون النقود مدفوعة من قبل الدولة او احد اشخاص القانون العام كالمؤسسات العامة والبلديات وان تكون النفقات وردت في الميزانية العامة او المستقلة او الملحقة , **ويوجد هنا معيارين في تعريف الانفاق العام :**

لكي تكون النفقه عامه لابد ان تستخدم الدوله مبلغا نقديا لاشباع الحاجات العامة فتقدم الدوله النقود وقد:

- نظير الخدمات التي تحصل عليها من الموظفيين
- دون الحصول علي مقابل كتقديم الاعانات والمساعدات لاشباع الحاجات العامة

فالنفقة العامة قد تكون نقود و يمكن اعتبار ما يقوم بالنقود من قبيل النفقات العامة :

- تذاكر السفر التي تقدمها الدولة لبعض الموظفين والوجبات الغذائية المقررة لبعض العاملين كالجيش في المعسكرات ورجال الشرطة في الخفارات ورجال الاطفاء في مناوباتهم
- الملابس التي تمنح للموظفين والسيارات وكوبانات المحروقات المقررة لكبار الموظفين في الدولة
- السيارات التي يحصل عليها اعضاء مجلس الامة والوزراء والهواتف النقالة وكوبانت المحروقات النفطية وما يتوفر لاعضاء مجلس الامة والوزراء من ثمن سيارة وثمن الوقود فهي منافع تقوم بالنقود

ولا تعتبر نفقات عامة الاتي :

- ما تحصل عليه الدولة من خدمات وسلع واموال دون مقابل نقدي
- الخدمات التي تقدمها بعض اللجان التطوعية في المجتمع كتنظيف الشؤاطي من قبل هذه اللجان دون مقابل من الدوله لا تعتبر من قبيل النفقات العامة

ونلاحظ انه في النظم الديمقراطية الحديثة لا يمكن للدولة ان تحصل علي اعمال او خدمات دون مقابل او الاستيلاء علي المنقولات دون تعويض عادل او نزع الملكية دون مقابل لانها تعد من اعمال السخره وهي مجرمة دوليا وفي القوانين الداخلية وقد حرم الدستور الكويتي اعمال السخرة ولا يجوز للدولة ان تجبر احدا علي العمل دون مقابل حيث لا يجوز فرض عمل اجباري علي احد الا في الاحوال التي:

- يعينها القانون - لضرورة قومية استثنائية - بمقابل عادل

وبالتالي لا يتصور في العصر الحديث ان تقوم الدولة باشباع الحاجات العامة عينيا , **والسبب في ذلك :**

- النفقه العامة النقدية تحقق المساواة بين من يحصل علي النقود اما الاشياء العينية غير متعادلة المنفعة عكس النقود
- الانفاق النقدي وليس العيني يمكن للسلطة العامة من بسط رقابتها الرقابة علي اساليب وطرق الصرف لهذه النفقات وكيفية توزيعها وفقا لاسس العدالة وتكافؤ الفرص

- **المعيار الشكلي او القانوني** : يعتمد في تعريف النفقه العامة علي الطبيعة القانونية للقائم بالانفاق حيث تعتبر النفقه عامة وفقا للمعيار الشكلي او القانوني المبالغ النقدية الوارده بالميزانية العامة للدولة او من خلال الميزانيات المستقلة والملحقة لاشخاص القانون العام الاخري غير الدولة وترد في الحسابات الختامية وتعرض علي مجلس الامة للموافقة عليها
- **المعيار الموضوعي او الوظيفي :** حيث يعتمد المعيار الموضوعي في تعريفه للنفقه العامة علي طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الانفاق , بل النفقات العامة هي التي تقوم بها الدوله بصفتها صاحبة سيادة (سلطة الامر والنهي) اي تعتبر نفقة عامة تلك التي تهدف الي تحقيق خدمات عامة حتي ولو كانت هذه الاموال صادرة او ضمن ميزانية شخص معنوي خاص حيث يهدف المعيار الموضوعي الي تحديد مفهوم النفقات العامة بارتباط النفقة بالسلطة الامرة سواء كانت القائم بها شخص معنوي عام ام خاص وبالتالي فوفقا للمعيار الموضوعي تعتبر المبالغ التي تقوم بصرفها المؤسسات العامة والتي لها طبيعة تجارية او صناعية من قبيل النفقات الخاصة بينما المبالغ المالية التي تنفقها شركات القطاع العام التي تخولها الدولة امتيازات السلطة العامة من قبيل النفقات العامة

وفي الكويت فانه تم اعتماد المعيار الشكلي أو القانوني فيعتبر نفقة عامة كل المبالغ النقدية أو ما يمكن تقييمه بالنقود متى كانت واردة في الميزانية العامة للدولة او الملحقة أو المستقلة فلا نفقة الا بقانون

ونلاحظ الاتي :

لا يعتبر كلا من مفهوم النفقة العامة والمال العام مصطلحان مترادفان و كل نفقة عامة مالا عاما وليس كل مالا عاما نفقة عامة , فالمال العام:

- **اوسع من مفهوم النفقة العامة**
- **مفهوم يشمل جميع الاموال المملوكة للدولة ملكية عامة وخاصة**

العنصر الثالث : اشباع الحاجات العامة

من عناصر النفقات العامة , اشباع الحاجات العامة , بين ذلك تفصيلا ؟ اختبار 2011

والنفقه تعتبر عامه متي اشبعت الحاجات العامة و الحاجات العامة هي النفع الذي يعود علي مجموع افراد المجتمع ويحقق مصالحهم الكبري دون المصالح الذاتية لفرد بعينه و تعتبر الحاجه عامة متي كان المستفيد من الانفاق المجتمع ولو حصل علي المنفعة شخص واحد بصفتة لا بشخصه و لا تعتبر نفقات عامة تخصيص مبالغ من الميزانية العامة لتنفع فئة معينة لذاتهم **ولكن تعتبر نفقات عامة:**

- تخصيص مبالغ من الميزانية العامة لتنفع فئة معينه بصفتهم كاصحاب الاحتياجات الخاصة
- تخصيص مبالغ من الميزانية العامة لتنفع شخص معين بصفته كالمبالغ المالية المخصصة لسمو رئيس الدولة

ويتم تقدير الانفاق العام من خلال البرلمان بقانون يصدر منه وبالتالي فالحاجه العامة امر سياسي اكثر منه قانوني فالمشرع هو صاحب السلطة في تقرير ما يعتبر حاجه عامة او غير ذلك حيث تعتمد بطبيعة الحال علي الفكر السياسي والموروث الاجتماعي والاقتصادي الذي تتبناه الدولة

ونلاحظ الاتي :

- الحاجات العامه نسبيه تتغير بتغير الزمان والمكان (فالحاجه العامه في ظل الدوله الحارسة تختلف عن دورها في ظل الدوله المتدخله وكذلك المنتجه)
- الحاجات العامة هي الغاية من الاموال التي تدفع من الميزانية العامة ويتم تخصيص تمويلها من الايرادات العامة وبالتالي يجب علي مجلس الامة ان تتخذ الحيطه عند تخصص النفقات العامة لاشباع حاجات عامة حقيقة وليس لاغراض سياسية بحتة فالحاجات العامة وان كانت مسالة سياسية فان الغاية فيها تحقيق المنفعة العامة بمراعاة الاجراءات القانونية التي تم تقريرها في الدستور وتحت رقابة البرلمان والاجهزة الرقابية الاخري وعلي راسهم ديوان المحاسبة

المبحث الثاني
تبعات النفقات العامة

للنفقات العامة اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن اهم التبعات الاقتصادية للنفقات العامة التاثير في الانتاج القومي والاستهلاك القومي ونلاحظ ان النفقات العامة القانونية لها تاثير علي الايرادات العامه وزيادة فرص العمل

المبحث الثاني تبعات النفقات العامة	
اولا : اثر النفقات العامة علي حجم الايرادات العامة :	**ثانيا : اثر النفقات العامة علي زيادة فرص العمل :**
نعلم ان زيادة الايرادات العامه يستتبع زيادة النفقات العامه لكن هل العكس صحيح ؟ اذا كانت النفقات العامة في المجال الراسمالي والاستثماري تؤدي حتما زيادة الانتاج القومي فان النفقات العامه علي التنمية البشرية تؤدي ايضا الي زيادة الايرادات العامة **مثال** : - فالإنفاق على الصحة يؤدي الى خلق جيل قوي يستطيع العمل - الانفاق على التعليم يخلق جيلا واعيا يستطيع العمل والانجاز، - وغيرها من أوجه الانفاق على التنمية البشرية كرعاية الطفولة والتأمينات الاجتماعية من شأنها تقوية افراد المجتمع وجعلهم قادرين على العمل والعطاء مما يزيد من إيرادات الدولة. **لذا تهتم الدول المتقدمة بالنفقات العامة الاستثمارية و النفقات العامة علي التنمية البشرية وبالتالي فزيادة الانفاق علي تلك العناصر يؤدي الي زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الايرادات العامه سواء من خلال القطاع العام او القطاع الخاص**	تستطيع الدوله من خلال النفقات العامه ان تخلق فرص العمل فمن خلال زيادة النفقات العامة يقبل الناس علي الوظائف العامة فيزيد الانتاج في الدولة وبزيادة الانفاق علي المشروعات تضطر الشركات الي زيادة الانتاج ومن ثم يتطلب الامر زيادة العمل اي خلق فرص عمل جديدة وبزيادة الانفاق علي المشروعات وفي دولة الكويت فان زيادة النفقات العامة عن طريق انشاء مشروعات واشغال عامة جديده من شانها زيادة فرص العمل وتقضي علي البطاله وبالتالي يترتب علي زيادة انفاق الدولة العام علي المشروعات الحيوية المنتجة للخدمات والسلع الي زيادة الطلب علي السلع الراسمالية اللازمة لانتاجها

الفصل الثاني
تقسيم النفقات العامة

حيث تنقس النفقات العامه الي قسمين :(تقسيم اكاديمي , تقسيم عملي وضعي)

التقسيم الاول : التقسيم النظري الاكاديمي :

يقصد بتقسيم النفقات العامة نظريا او اكاديما ارجاعها الي اسس مشتركة تجمعها ويعتمد التقسيم علي الزواية التي ينظر منها الي النفقة العامة حيث تندرج النفقة العامة في اكثر من تقسيم نظري اكاديمي

اولا : تقسيم النفقات العامة تبعاً لغايتها (أغراضها): اي الهدف منها وهي تحقيق مصلحة الدوله **تقسم النفقات العامة تبعا لغايتها الي عدة تقسيمات , بين ذلك مع ذكر الامثلة ؟ اختبار تكميلي 2014**	
النفقات العامة الوظيفية	**النفقات العامة الاقتصادية**

وهي المبالغ المخصصه للجهاز الوظيفي العام في الدوله اي للجهاز الاداري بما يشمله من موظفين وعاملين لاداء الوظيفة العامه حيث تخصصهذه النفقات للجهاز الوظيفي العام للدولة لتسير المرافق باضطراد وانتظام **امثله لهذه النفقات** : المرتبات - الأجور المخصصات و سواء كانت مبالغ نقدية أو مزايا عينية يمكن تقويمها بالنقود كالملابس والسيارات والطعام وغيرها.	هي المبالغ التي تخصص لتحقيق غاية اقتصادية (تمويل المشروعات التنمويةوالاستثمارية **مثل** بناء مصانع و دعم الصناعة وشق الطرق والمعونات الاقتصادية التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإقتصادية لاستمرار أداء نشاطها أو لتحفيزها مثل المبالغ المخصصة في الميزانية العامة لتنفيذ الخطة الانمائية في دولة الكويت بواقع 34 مليار دينار كويتي للاعوام 2010 الي 2014
النفقات العامة الاجتماعية	**النفقات العامة العسكرية**
هي المبالغ التي تخصص لتحقيق أهداف اجتماعية **مثل** التعليم و الصحة والإسكان والاعانات الاجتماعية بأنواعها :مثل النفقات على المدارس والأرامل وكرونا ورعاية الاطفال والايتام والشيخوخه والتامينات الاجتماعية وخلافه وتحقيق الرفاهية كتخصيص مبالغ توعية الشباب وملء اوقات الفراغ	هي النفقات تشمل المبالغ التي تخصص لشراء الأسلحة والتسليح وكل مايلزم القوات المسلحة حيث تستنزف هذه النفقات نسبة كبيرة من حجم الميزانيات العامة في دول العالم الثالث ومنها دولة الكويت
النفقات العامة المالية	**نفقات عامة خارجية**
هي مبالغ مالية تخصص لسداد أقساط القروض العامة وفوائدها ولشراء الأسهم والسندات	**هي المبالغ التي** تخصص للعلاقات الدبلوماسية والعلاقات الدولية كفتح سفارة وقنصليات في الخارج والمكاتب الدبلوماسية

- بين نوع النفقة العامة الواردة ادناه فى تقسيم النفقات العامة: اختبار(2013 - 2014)

أ- نفقات مرتبات الموظفين . ب- نفقات التعليم والصحة والاسكان . ج- نفقات شراء الاسلحة والنظم العسكرية .

د- نفقات فتح السفارات والمكاتب الدبلوماسية .

ه- النفقات المخصصة لتنفيذ الخطة الانمائية لدولة الكويت للاعوام ٢٠١٠ الى ٢٠١٤ .

السؤال الثاني : بين مع التعليل نوع النفقة او طبيعة الزيادة فى النفقات العامة فيما يلى : اختبار 2011

١- مرتبات الموظفين ؟

٢- المعاشات التقاعدية ؟

٣- المنحة المقررة من سمو امير البلاد بواقع (١٠٠٠ دينار كويتى) لكل مواطن ؟

٤- زيادة عدد السكان ؟

٥- انتشار الديموقراطية والتوسع فى العلاقات الدولية ؟

ثانيا : تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج القومي: وتنقسم الي نوعين

تقسم النفقات العمة تبعا لأثارها فى الانتاج القومى الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ، اشرح احد معايير هذا التقسيم تفصيلا ، ثم بين موقع المعاشات التقاعدية ومكافآت نهاية الخدمة من التقسيم (اختبار 2013 - 2014)

تقسم النفقات العمة تبعا لأثارها فى الانتاج القومى الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية , فما الفرق بينهما وفقا لمعيار المقابل (اكتب كل ما تعرفه عنه مع التعريف) اختبار 2012

سؤال قصير (بين اهمية تقسيم النفقات العامة الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية اختبار 2011)

النفقات الحقيقية	التفقات التحويلية
هي نفقات منتجة تحقق زيادة مباشرة في الانتاج القومي	هي نفقات من شانها نقل القوة الشرائية من فئة إلى فئة أخرى من أفراد المجتمع، ولذلك تتم هذه النفقة دون مقابل فهي تهدف لاعادة توزيع الدخل القومي

يوجد 3 معايير للتفرقه بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية :

المعيار الاول : معيار المقابل:	المعيار الثاني : معيار الاستخدام المباشر للدولة من الموارد الاقتصادية	المعيار الثالث : معيار الاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية :

1. **النفقة العامة الحقيقة :** هي المبالغ التي تدفعها الدولة مقابل الحصول مباشرة علي:
- خدمات : دفع مرتبات الموظفين نظير الحصول علي خدماتهم لتسيير المرفق العام
- سلع : ما تدفعه الدوله نظير ما تحصل عليه من سلع من الموردين في عقود التوريد وكذل الحصول علي عمل المقاول
2. **النفقات العامة التحويلية** : هي المبالغ التي تدفعها الدولة ولكن دون حصول المباشر او المقابل للخدمة او السلعة كالمبالغ التي تدفعها الدوله لمساعدة الطلاب الجامعيين او المعونات الاجتماعية للارامل والعاطلين عن العمل

فالعبره في تكييف النفقه عامه بانها حقيقية ام تحويلية هي بحصول الدوله علي المقابل لما تدفعه من مبالغ من الميزانية العامة وليس بحصول او عدم حصول الغير علي الخدمه او السلعه بمقابل او بالمجان مثال (فالدوله تحصل علي خدمة الطبيب مقابل ان تدفع له راتب فهذه نفقه حقيقية ولا يغير من طبيعة هذه النفقات حصول الدوله علي مقابل تقديم الخدمة الصحية ام لا)

للتمييز بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية يمكن الاعتماد على معيار الزيادة المباشرة في النتائج المحلى ! بين المقصود بذلك مع تحديد نوع النفقة من حيث أثرها في الإنتاج في المعاشات التقاعدية وفوائد الدين العام ؟ اختبار تكميلي 2011

- **النفقة العامة الحقيقة : هي** النفقة التي تؤدي الي زيادة مباشرة في الناتج القومي اي خلق انتاج جديد ولو كانت السلعه او الخدمة قد تم انتاجها من قبل الغير , فالعبره هو الزيادة المباشره في حجم الانتاج
- **النفقه العامة التحويلية :** هي التي لا تؤدي الي الزيادة المباشره لموارد الدوله وبالتالي لا تزيد في الناتج القومي بشكل مباشر

يعاب هذا المعيار : عدم وضوحه بشكل قاطع وخاصة في انه لم يحدد نوع النفقة العامة التي تبذلها الدولة لاعادة شراء سلع وخدمات تم انتاجها من الغير

العبره هنا بالنظر الي من يقوم بالاستهلاك :

- **اذا كانت الدوله هي التي تقوم بالاستهلاك تكون النفقة حقيقية** مثال : في عقود التوريد فان الدوله هي التي تحصل علي السلع والخدمات لاشباع الحاجات العامة اما المبالغ يحصل عليها المورد
- **اذا كان الغير هو المستهلك للموارد تكون النفقة تحويلية**

مثال : الاعانات المالية التي تدفعها الدوله كاعانه للطلبة تعد تحويلية لان الطلاب هم من يستهلكوها مباشرة وليست الدوله

نجد ان معيار المقابل يعد اكثر المعايير وضوحا وصحه في التمييز بين النفقات العامة الحقيقة والتحويلية , ولكن يوجد بعض النفقات تثور لدينا بعض اللبس والغموض :

1. معاشات المتقاعدين و مكافأة نهاية الخدمة.	2. فوائد الديون سواء كان القرض استهلاكي أو استثماري.	3. تعويضات الحروب
وفقا لمعيار المقابل , هل تعتبر المعاشات التقاعدية نفقات عامة ام لا ؟ مع التعليل , اختبار 2013 **تعتبر المعاشات التقاعدية ومكافات نهاية الخدمة من النفقات الحقيقية بالنظر الي اثارها في الانتاج القومي ؟ اختبار 2015** **الرأي الأول :** تعتبر المعاشات نفقات تحويلية لأنها تتم بدون مقابل تحصل عليه الدوله(بدون ان يقدم للدوله اي خدمه او عمل) ولا تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي. **الرأي الثاني الراجح** : أن المعاشات التقاعدية ومكافأت نهاية الخدمة تعتبر نفقات عامة حقيقية، لأن المعاشات ما هي إلا دخول مؤجلة، فالمرتب الذي يحصل عليه الموظف خلال فترة عمله لا يحصل علي مقابله كامل بل يحصل علي جزء فقط أما الجزء الأخر فإنه يحصل عليه بعد انتهاء خدمته نظير لما قدمه من صحه وعمره وشبابه في الوظيفة والتي لا تتوفر في ذلك الوقت فيكون المعاش مقابل تضحياته **فالمعاش التقاعدي يعتبر نفقه عامة حقيقية وليست نفقة عامة تحويلية**	**الرأي الراجح وهو رأي الدكتور ان فوائد الديون تعتبر نفقات حقيقية بصرف النظر عن كون:** - **القرض استهلاكى:** وهو الذي لا يؤدي الي تغيير حجم السلع والخدمات بصورة مباشرة - **القرض استثماري:** تعتبر مقابل لراس المال الذي يعد احد عوامل الانتاج ففي جميع الأحوال تساهم القروض في زيادة الطلب الفعلي مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي.	- **تعويضات الحروب الي تعطيها الدوله للمواطنين** كتعويض المواطنين عن الاعمال التي تقوم بها الدولة اثناء الحرب كالاستيلاء على المنقولات والعقارات او ما تقوم من اعمال انشائية علي اراضي المواطنين لاستعمالها كثكنات عسكرية او كطرق لمرور الاليات العسكرية **تعتبر نفقات حقيقية** لان الدوله تستهلك موارد اقتصادية - **تعويض المواطنين عما يصيبهم من ويلات الحروب نفقات تحويلية** لان الدولة تتحمل الاعباء الناجمة عن الكوارث حيث تكون متضامنه مع المجتمع وقت المحن العامة (كتعويض المصابين باضرار الحرب او بسبب تادية واجباتهم العسكرية)

ثالثا : تقسم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها
الي نفقات عامة قومية ونفقات عامة محلية , بين ذلك تفصيلا مع ذكر الامثلة . اختبار تكميلي 2014

اختبار :2016 قارن بين تقسيم النفقات العامة بحسب اغراضها وتقسيمها بحسب نطاق سريانها ؟
وهل النفقات العامة لبلدية الكويت تعتبر نفقات قومية ام محلية ؟ ولماذا ؟ وما هي طبيعة النفقات العامة لجامعة الكويت واين موقعها في تقسيم النفقات العامة ؟

نفقات عامة قومية	نفقات عامة محلية
وتسمي بالمركزية لان الغرض منها تحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع ككل حيث ترد في الميزانية العامة للدوله ويتحمل تمويلها المجتمع من الضرائب مثل (الدفاع – الأمن - القضاءوالتعليم)	**وتسمي بالاقليمية** فهي ترد في الميزانيات المحلية البلدية وتكون مخصصة لخدمة الأقليم مثل **المرتبات المخصصه لموظفي البلدية** , انشاء محطات الكهرباء في مناطق جغرافيه معينه)

ففي الكويت نجد صعوبة في وضع معيار للتميز بين النفقات العامه القومية والمحلية وفقا لمعيار الزمنية بسبب وجود بلدية واحده في دولة الكويت تشمل كل اقليم الدوله ولها ميزانية مستقله ورغم ذلك يتم تمويلها من الميزانية العامة للدوله
ولكن نستطيع التميز بين تلك النفقات بناء علي معيار صالح المجتمع او الاقليم حيث تكون النفقة قومية لو كان موجهه لصالح المجتمع ككل كالدفاع وتكون محلية اذا وجهة لمصلحة منطقة جغرافية معينه مثال تثمين جزيرة فيلكا بعد الغزو العراقي عام 1991 كتعويض عن نزع ملكية عقارات تلك الجزيره بسبب ما حل بها من دمار

رابعا : تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها ودوريتها
بين كيف تقسم النفقات العامة تبعا لانتظامها ودوريتها ؟ اختبار 2011

نفقات عادية	نفقات عامة غير عادية
هي تلك النفقات التي تتكرر كل سنة وترد بشكل دوري ومنتظم في الميزانية العامة كالرواتب ونفقات التعليم والصحه وهكذا ، فالعبرة بالتكرار وليس بالحجم او الكمية " حيث تختلف نفقات سنة مالية عن نفقات سنة مالية اخري وتمول هذه النفقات من الإيرادات العامه كالضرائب, رسوم ,أملاك الدولة	هي تلك النفقات الغير منتظمة والغير متكررة فهي نفقات لا تتكرر في الميزانيات العامة بصورة منتظمة ولكن ترد في الميزانية العامة عند الحاجة اليها فقط وتمول بواسطة الإيرادات الغير العادية (القرض العام والإصدار النقدي) مثل ميزانية تعزيز الدفاع بعد الغزو العراقي، وشراء المديونيات الصعبة بعد التحرير

ونلاحظ ان التمييز بين النفقات العامة العادية وغير العادية هو تمييز تحكمي وقد يساء استغلاله من قبل السلطة التنفيذية , حيث نلاحظ في الوقت الراهن كثر لجوء الدله الي القروض والاصدار النقدي الجديد لتغطية النفقات العامة العادية وبالتالي تلاشي الحاجز بين ما يعتبر ايرادات عامة غير عادية وايرادات عامه عادية , واصبحت القروض العامة ادوات مالية تمول النفقات العامه العادية وغير العادية

اتجه المالية العامة الحديثه في التمييز بين النفقات العامة علي اساس تعلقها بمصروفات استهلاكية او استثمارية وبالتالي تكون :

النفقات العامة جارية	النفقات العامه الاستثمارية او راسمالية
اذا كان الغرض منها تسيير المرافق العامة دون تحقيق زيادة في راس المال العيني للجماعات مثل نفقات التعليم والصحة والعداله والدفاع وهي تقابل النفقات العادية	اذا كان الغرض منهامتعلقة بالثروات القومية وتؤدي الي زيادة رؤوس الاموال العينية للجماعة كنفقات انشاء المواني والمصانع والمطارات فهي تؤدي الي تكوين رؤوس الاموال العينية في المجتمع وهي تقابل النفقات غير العادية

الفصل الثالث
حجم النفقات العامة

يعتبر حجم النفقات العامة من المؤشرات القانونية والفنية لتحقيق الاهداف التي تبتغيها الدولة وبالتالي توجد علاقة طردية بين حجم الانفاق العام في الدولة والتطور الاقتصادي والاجتماعي فيها , ونلاحظ انه يؤثر في حجم النفقات العامة 3 مواضيع :

الموضوع الاول : ضوابط النفقات العامة

تخضع النفقات العامة الى 4 ضوابط يمكن حصرها في الاتي :

1. ضابط تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع	2. ضابط الاقتصاد في الانفاق العام	3. ضابط الترخيص المسبق للإنفاق العام :
من اهم ضوابط النفقات العامة " تحقيق اكبر قدر ممكن المنافع " ؟ اختبار 2015 يركز هذا الضابط على تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامةلاكبر عدد ممكن من الافراد داخل المجتمع بأقل تكلفة والفائض تستعمله في اشباع حاجات جديه ويتحقق هذا الضابط من خلال : - بتوجيه الانفاق الى التنمية البشرية أولا مثل الانفاق على الصحة والتعليم والاسكان - توجيه الانفاق العام الى تحفيز الاقتصاد وتنمية المرافق العامة و تشييد المشروعات الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال وزيادة الدخل القومي.	ويتحقق هذا الضابط بوضع النفقات بمكانها المناسب لتحقيقاهداف واضحه تم التخطيط لها مسبقا تجنب الاسراف والتبذير وصرف الأموال في مكانها الصحيح , فترشيد الانفاق : - لا يعني التقتير وانما بذل الاموال لتعبئة الموارد لتحقيق أكبر نفع بأقل تكلفه للاستفاده من الانفاق في كافة مجالات اشباع الحاجات العامة - يهدف الي حماية المال العام من التهرب الضريبي اما التبذير من قبل سلطات الدوله يشجع علي التهاون في حماية المال العام والتهرب	(لا نفقة الا بقانون) اي يجب قبل الانفاق الحصول على الاذن من البرلمان وفقا للإجراءات التي رسمها الدستور فلا نفقة الا بقانون وبعدم مشروعية تجاوز الحد الاقصي للنفقات العامه كما هو وارد في الميزانية العامة .ويتحقق هذا الضابط بوجود إدارة مالية في كل الإدارات والمؤسسات تراجع النظم المالية وتتابعها بدقة وفعالية ولا توافق على الصرف المالي الا بعد اعتمادها و التأكد من أن جميع الإجراءات سليمة وموافقه للنظم واللوائح مثل ضرورة موافقة الفتوى والتشريع إذا كانت قيمة العقد تساوي أو تتجاوز 80 الف د.ك وكذلك موافقة ديوان المحاسبة إذا كانت قيمة العقد تساوي أو تتجاوز 100 الف د.ك

4. ضابط الرقابة المالية

- الرقابة الذاتية : وهي رقابة الجهة على نفسها ففي كل إدارة أو وزارة تتواجد إدارة مالية تراقب قرارات الانفاق العام من الناحية الشكلية قبل الصرف والتاكد من اتباع الجهة للاجراءات القانونية والالتزام باللوائح ففي الكويت يتضمن الهيكل الوظيفي وكالة للشؤون المالية تتبعها ادارة الشؤون الماليه للتاكد من الاجراءات القانونية والمحاسبية والمالية في شان النفقات العامة للادارة او الوزاره
- رقابة وزارة المالية : حيث تقوم وزارة المالية في دولة الكويت :
- اصدار تعميم سنوي ودليل نمطي بمجرد صدور قانون الميزانية العامة للدولة لارشاد كافة الجهات بطرق صرف النفقات العامة ومراقبتها
- قيام وزارة المالية بتعين موظف مالي يتبعها اداريا في كل وزارة تكون مهمتها رقابة الاجراءات المالية في الجهة وفحصها ورفع تقرير عن كل عملية صرف للاموال المعتمدة في ابواب النفقات العامة

4 - 1 رقابة ديوان المحاسبة :	4 - 2 رقابة مجلس الامة :
حرص الدستور الكويتي في الماده 151 منه علي وجوب انشاء ديوان للرقابة المالية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وان كان ملحقا بمجلس الامة من الناحية الشكلية حيث يقوم الديوان: - برقابة سابقة ورقابة لاحقة للنفقات العامة - له مجلس تاديبي للتحقيق في المخالفات المالية - يقوم كذلك بعمل تقارير دورية وتقارير نهائية يبين فيها المخالفات والملاحظات المتعلقة بالاتفاق العلم وترسل هذه التقارير لمجلس الامة والسلطة التنفيذية.	تعتبر رقابة مجلس الامة علي الانفاق العام من اهم الضوابط واكثرها فاعلية في شان النفقات العامة وقد نظم الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الامة سلطة البرلمان في رقابة النفقات العامة داخل اللجان المختلفه للمجلس وتتمثل رقابة مجلس الامة في التالي: - رقابة لجنة الميزانيات والحسابات الختامية. - رقابة اللجنة المالية. - رقابة لجنة حماية الأموال العامة - رقابة المجلس اثناء التصويت على قانون الميزانية. - رقابة المجلس بكامل أعضائه من خلال ادواتهم" طرح الأسالة البرلمانية والاستجوابات. **ويمارس مجلس الامة سلطته الرقابية :** - اثناء التصويت علي قانون الميزانية العامة للدولة - اثناء مناقشة واقرار الحساب الختامي للميزانية العامة - اثناء استعمال ادواته الرقابية عند نظر النفقات العامة فيوجه الاسئله البرلمانية ويشكل لجان التحقيق واستجواب الوزراء وطرح الثقة او اعلان عدم التعاون مع رئيس بسبب اساءة استخدام النفقات العامة

الموضوع الثاني : محددات النفقات العامة

طبيعة دور الدولة

تعتبر طبيعة الدوله من اهم المحددات للنفقات العامة ؟ اختبار 2015 ؟ لان النهج السياسي المتبع في الدولة يؤثر حتما علي شكل النشاط الاقتصادي فيها و المنهج السياسي تحكمة عناصر مختلفة ومتشعبة ويخضع لفلسفات معمقة تصل الي فكرة تكوين الدولة وسبب وجودها ففي ظل :

الدولة الحارسة	الدولة المتدخلة	الدولة المنتجة
تقل النفقات العامة لمحدودية الحاجات العامة حيث تقتصر دور الدولة على توفير الخدمات الاساسية فقط كالامن والعداله	تزداد النفقات العامة ويكون دورها توفير خدمات اكبر ومطالبة بتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي مثل الصحة والتعليم والاسكان. بسبب تنوع وظائف الدوله	حجم النفقات العامة تزيد إلى حد مساواتها بالناتج القومي نظرا لتملك الدولة وسائل الإنتاج وهيمنتها في الانتاج الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة.

قدرة الدولة في زيادة الإيرادات العامة :

يجب على الدولة ان تكون قادرة على تحقيق الايرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة لذا تلجأ الدولة الى فرض الرسوم والضرائب وهي ايرادات سيادية تملك الدولة الحق **بفرضها للرسوم ليست مطلقة بل مقيدة :**

- المقدرة التكليفية للأفراد : اي قدرة الافراد والمؤسسات على تحمل عبء الضريبة دون تعريض مستوي المعيشة والقدرة الانتاجية القومية للضرر
- قدر الدخل القومي على تحمل الاعباء المالية : وتتوقف على حجم الدخل القومي وتوزيعة و المحافظة على قيمة النقود و مستوى المعيشة .

نلاحظ وجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي والنفقات العامة : فحجم النفقات العامة تتأثر بالظروف الاقتصادية في الدولة , حيث:

- **ففي اوقات الكساد :** تزيد و تحقق النفقات العامة التشغيل الكامل برفع الطلب الفعلي
- **و في اوقات التضخم (الرخاء) :** فان النفقات العامة تنخفض لتهدف الي خفض الطلب الفعلي وتقليل التضخم

الموضوع الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة

1. **ما هي اسباب تزايد النفقات العامة اختبار(2009 - 2010)**
2. **هناك ظاهرة تسمي بظاهرة زيادة النفقات العامة , اشرح ذلك تفصيلا ؟ اختبار تكميلي 2011**
3. **هناك ثلاثة اسباب ظاهرية لتزايد النفقات العامة واربعة اسباب حقيقية لتزايد النفقات العامة , اكتب سببين من الاسباب الظاهرية وسببين من الاسباب الحقيقية مع الشرح ؟ اختبار تكملي 2013**
4. **هناك اسباب ظاهرية واخري حقيقية وراء ظاهرة ارتفاع النفقات العامة , اكتب سببين من الاسباب الحقيقية لارتفاع النفقات العامة مع الشرح ؟ اختبار 2013**
5. **ما معني الزيادة الظاهرية للنفقات العامة , وما هي اسبابها ؟ (اكتب تفصيلا في ذلك) اختبار 2012**

توجد علاقة طردية بين النفقات العامة والدخل القومي , فتزايد النفقات العامة ظاهرة عامة في الدول المختلفة , كما ان الاعباء المالية للدول تتزايد كما تتزايد مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية مما يتطلب زيادة النفقات العامة , ولكن نلاحظ الاتي :

زيادة النفقات العامة لا تعني زيادة المنافع التي يحصل عليها افراد المجتمع , فقد تكون الزيادة ظاهرية اي دون حصول الافراد علي منافع او تكون زيادة حقيقية اي مصحوبة بتعظيم المنافع

اولا : الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

ما هو المقصود بالاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة ؟ اختبار(2009/ 2010)

1. اختلاف طرق المحاسبة المالية	2. زيادة عدد السكان ومساحة اقليم الدولة
يعتمد علي مبدا شمول الميزانية عند اعداد الميزانية العامة وهذا المبدا يشير الي ضرورة ذكر كافة الايرادات التي تم تحصيلها وكذلك كافة النفقات العامة في الميزانية ولو تمت اثناء وبمناسبة الحصول علي الايرادات العامة , ويترتب علي عذا المبدا عدم جواز اجراء المقاصة	حيث يترتب علي زيادة عدد السكان الي اضطرار الدوله الي زيادة النفقات العامة لمواجهة هذخ الزياده دون ان يترتب عليها زيادة المنافع وهذه زيادة ظاهرية غير حقيقية ولكن قد تكون هذه الزيادة حقيقة اذا قامت الدوله بتحسين الخدمات

بين الايرادات والنفقات , وهذا يظهر حجم النفقات العامة بشكل متكامل وشامل وان الزيادة في النفقات ظاهرية
بعض الدول تتبع نظام الصوافي في الميزانية العامة حيث يتم ذكر النفقات العامة بشكل صاف بعد اجراء مقاصتها مع الايرادات المحصله فهي تظهر ارقام النفقات العامة منخفضة بشكل غير حقيقي

وزيادة لمنافع التي يحصل عليها كل فرد مع زيادة عدد السكان وهذا هو الامول في دولة الكويت
ففي حقيقة الامر ان المعيار في اعتبار الزيادة في النفقات العامة حقيقة او ظاهرية هو بالنظر الي نصيب الفرد في هذه النفقات :

- **الزيادة حقيقية** : اذا زاد نصيب الفرد فان الزيادة تكون حقيقية لانه يترتب عليها زيادة في المنافع
- **الزيادة ظاهرية** : اذا لم يترتب علي الزيادة في النفقات العامة زيادة في المنافع التي يحصل عليها الفرد

3. تدهور قيمة النقود

يعتبر تدهور قيمة النقود من الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة ؟ اختبار 2015 لان النقود تفقد جزء من قوتها اشرائية مع مرور الزمن في الحصول علي المنفعة او الخدمة ذاتها التي كانت تحققها في فترة زمنية وبالتالي اذا انخفضت قيمة النقود كان علي الدولة ان تزيد في حجم الانفاق العام لمواجهة الفقد في قيمتها الشرائية والحصول علي ذات المنافع والسلع التي كان يحصل عليها من قبل , وهذه الزيادة ظاهرية حيث لا يتربت علي زيادة النفقات زيادة في المنفعه اوالاعباء العامه

ثانيا : الاسباب الحقيقة لتزايد النفقات العامة :

فالاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة لا يترتب عليها اي زيادة في المنفعة التي يحصل عليها الفرد كما لا يترتب عليها زيادة في عبء التكاليف العامة اي لا يترتب عليها زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في الدولة علي خلاف الاسباب الحقيقة , **وهناك اربع اسباب حقيقية لزيادة النفقات العامة :**

1. الفلسفة الفكرية للدولة

وهو تطور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متداخلة إلى دولة منتجة:

- فاذا اتبعت الدوله فلسفة الدولة الحارسة يترتب عليها تقييد النفقات العامة بالصرف علي الامن الداخلي والخارجي والعداله
- فاذا اتبعت الدوله فلسفة الدوله المتدخله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية يترتب عليها زيادة الحاجات العامة التي يتعين اشباعها **حيث تلتزم الدوله بالانفاق علي :**

- الحاجات الاجتماعية كالصحة والاسكان والتعليم
- الحاجات الاقتصادية كتقديم الدعم لاصحاب المصانع والمزارعين فهذه الزيادة حقيقة لانها سوف تؤدي الي زيادة الانفاق العام وبالتالي اقتراب الانفاق العام من حجم الدخل القومي

2. الأسباب السياسية

تعتبر الاسباب السياسية كانتشار الديمقراطية وقيام الاحزاب السياسية في دول كثيرة من اهم الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة ؟ اختبار 2015 (وتعتبر زيادة حقيقية) بسبب أن:

- كل توجه سياسي يحاول جذب الناخبين عن طريق زيادة في الأجور والمرتبات لإرضاء الناخبين مما يؤدي ذلك إلى الضغط على الميزانية وزيادة النفقات
- النفقات المالية تزيد نتيجة لاتساع العلاقات الدولية والدبلوماسية بين الدول والاشتراك في المنظمات الدولية
- تقديم المعاونات الاقتصادية للدول الصديقة لتنمية مواردها ولمواجهة كوارث فيها ولدعم اتجاهات فكرية معينة
- النفقات العسكرية تعتبر زيادة حقيقية في النفقات خاصة بعد ارتفاع اسعار المعدات العسكرية بسبب احتكار الدول العظمي للتصنيع العسكري وقيام دول العالم الثالث بشراء المعدات العسكرية المتطورة وما يترتب علي الحروب من زيادة الانفاق العام بسبب ما ترتب من دمار تلتزم الدوله بالتعويض عنها وسداد قروض اعادة البناء بالاضافة الي فوائد تلك القروض

3. اسباب اقتصادية

من اهم الاسباب للزيادة الحقيقة تدخل الدوله في تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يؤدي الي زيادة النفقات العامة فمع تغير دور الدولة إلى دولة متدخلة ارتفعت النفقات ارتفاع حقيقي

- **ففي الدول المتقدمة اقتصادياً** تتدخل الدولة في زيادة النفقات لرفع الطلب الفعلي.وبالتالي تحقيق التشغيل الشامل في

4. أسباب مالية وإدارية:

- **بالنسبة للاسباب المالية :**

يعد تحقيق الدوله لفوائض مالية يعتبر من اهم الاسباب المالية لزيادة النفقات العامة وبالتالي تغير التيارات السياسية في الدولة علي زيادة النفقات العامة حتي ولو انفقت في امور غير ضرورية وخاصة اذا لم يوجد خطط تنموية حقيقية , وهذا ما حدث بالنسبة للكويت نتيجة وجود حج فائض في لميزانية

الاقتصاد **مثال** دول أوربا سنة 2008 قامت بتقديم المعونات على شكل قروض بفوائد منخفضية التعمي الاقتصاد من الفشل أثناء الازمة الاقتصادية. - **وبالنسبة للدول النامية (المتخلفة) :** تتدخل الدول النامية لتقديم الإعانات والمساعيات المادية لمحاربة البطالة وإعانة المشروعات الاقتصادية أو تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي وتنفق على التعليم والبحث العلمي مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني	العامة للسنة المالية 2011/ 2012 (23,5) وبالتالي اسقاط الديون الاستهلاكية عن المواطنين وزيادة رواتب الموظفين وسبب الزيادة يعود الي زيادة اسعار النفط وهي زيادة وقتية وليست تنمية ايرادتها الذاتية - **بالنسبة للاسباب الادارية :** حيث يعتبر سوء التنظيم الاداري والتخبط في الهياكل الوظيفية في الدولة حيث ان زيادة عدد الموظفين مع وجود البطالة اوالاسراف في عقود التوريد للمستلزمات المكتبية والاثاث يؤدي الي زيادة المبالغ المنفقه دون زيادة المنفعه التي يحصل عليها الافراد وهذه الزيادة في النفقات يترتب عليها زيادة في عبء التكاليف العامة